مركز السلام
للأبحاث ودراسة السياسات
Peace Center for Research and Policy Studies



تقدير موقف

Peace Center for Research and Policy Studies

حكم المحكمة العليا في الصومال:

من الخلاف الانتخابي إلى صراع الشرعية

www.psspglobal.org

حكم المحكمة العليا في الصومال: من الخلاف الانتخابي إلى صراع الشرعية

الكلمات المفتاحية: الصومال، الانتخابات، المحكمة العليا، حسن شيخ محمود، مجلس مستقبل الصومال، الفدرالية

قضت المحكمة العليا الصومالية، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026، بأن ولاية الرئيس حسن شيخ محمود انتهت في 15 أيار/ مايو، وأن ولاية مجلسَي البرلمان، ومعهما الحكومة، انتهت قبل ذلك بشهر، وعدّت ما اتخذته هذه المؤسسات بعد ذلك باطلا، وأمهلت الأطراف 30 يوما للاتفاق على آلية انتخابية و90 يوما لإجراء الانتخابات. وحصرت عمل الحكومة في تسيير الأعمال[1]. وجاء الحكم بعد يوم واحد من إعلان الرئاسة عزل رئيس المحكمة، باشي يوسف أحمد، في إجراء أبطلته المحكمة في قرار منفصل متهمةً الرئيس بمحاولة عرقلة نظرها في الدعوى، في حين ردّ مكتب النائب العام، الذي مثّل الحكومة في الدعوى، بأن الحكم لا أثر قانونيا له، ومضت الحكومة في جدول انتخابي يمتد إلى أيار/ مايو 2027[2]. وبهذا الحكم انتقلت الأزمة من خلاف على نموذج الانتخابات وتوقيتها إلى صراع على الشرعية نفسها: من يملك السلطة القانونية في دولة انقضت ولايات مؤسساتها المنتخبة، ومن يحق له أن يضع قواعد انتقال السلطة.

من تسوية 2012 إلى المرحلة الانتقالية

تعود جذور أزمة الشرعية هذه إلى التسوية السياسية التي قامت منذ الدستور المؤقت لعام 2012 على نظام انتخاب غير مباشر يوزّع المقاعد وفق صيغة 4.5 الموروثة من مؤتمر عرتا عام 2000، فتحصل العشائر الكبرى الأربع على تمثيل متساوٍ والأقليات على نصف حصة، ويختار مندوبو العشائر النوابَ الذين ينتخبون الرئيس بدورهم[3]. ولم يضمن هذا النظام انتقالا منتظما للسلطة؛ إذ تأخرت انتخابات 2022 نحو 15 شهرا بعد أن سعى الرئيس السابق محمد عبد الله فرماجو عام 2021 إلى تمديد ولايته عامين، فاندلعت اشتباكات في العاصمة وانقسم الجيش بفعل ولاءات عشائرية رافضة للتمديد، ما اضطره إلى التراجع[4]، قبل أن يهزمه حسن شيخ محمود حين جرت الانتخابات أخيرا. ومن هنا مفارقة الأزمة الراهنة؛ فالرئيس الذي جاء معارضا للتمديد تبنّى مشروعا يقترن فيه الإصلاح بالتمديد.

وتجسّد هذا المشروع في التعديلات الدستورية التي أقرّ البرلمان حزمة أولى منها عام 2024، واستكملها في آذار/ مارس 2026. ونصّت هذه التعديلات على إطالة ولايتَي الرئيس والبرلمان إلى خمس سنوات، وانتخاب أعضاء مجلس الشعب مباشرةً، وتوسيع صلاحيات الحكومة الفدرالية في الإيرادات والانتخابات وشؤون الولايات، مع إبقاء انتخاب الرئيس في

يد البرلمان. ورفضتها بونتلاند منذ الحزمة الأولى عام 2024 فعلّقت تعاونها مع الحكومة الفدرالية، ثم لحقت بها جوبالاند[5]. واستندت الحكومة في الدفاع عن هذه التعديلات إلى الانتخابات البلدية في مقديشو أواخر عام 2025، وهي أول اقتراع مباشر في العاصمة منذ أواخر الستينيات، غير أن تلك التجربة أثبتت الجدوى الفنية للاقتراع في مدينة مؤمّنة أكثر مما أثبتت التوافق السياسي على تعميمه؛ إذ قاطعتها المعارضة[6].

ولم تبقَ المقاطعة أداة المعارضة الوحيدة؛ فمع انقضاء المواعيد الدستورية بلا اتفاق بين الحكومة والمعارضة، تحوّل الخلاف إلى عنف مسلح في حزيران/ يونيو 2026، حين اشتبكت القوات الحكومية مع عناصر مسلحة موالية لقادة المعارضة في مقديشو، وأسفر القتال عن 13 قتيلا على الأقل ونزوح آلاف الأسر[7]. وفي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، وبعد أشهر من العنف، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والحدود إجراء الانتخابات البرلمانية في نيسان/ أبريل 2027 والرئاسية في أيار/ مايو من العام نفسه، في إطار ما سمّته الحكومة مرحلة انتقالية، فاكتمل بهذا الجدول الأساس الذي قام عليه الطعن الذي رفعه الرئيس الأسبق شريف شيخ أحمد أمام القضاء. ولم يكن هذا الطعن خيارا قانونيا معزولا، بل جاء بعد أن جرّبت المعارضة المقاطعة، ولوّح مجلس مستقبل الصومال، الذي يضم رؤساء ورؤساء حكومات سابقين وقيادتَي بونتلاند وجوبالاند، منذ الربيع بجدول انتخابي منفصل إن مضى الرئيس في مساره دون توافق[8].

حكم يفصل الإصلاح عن التمديد

تكمن أهمية الحكم في أنه فصل بين الإصلاح الدستوري والتمديد؛ إذ ردّت الدائرة الدستورية برئاسة القاضي صالح شيخ إبراهيم طبلاوي الطعنَ في إجراءات التعديل لأن المادة 86 من الدستور المؤقت لا تجعل المدعي من الجهات المخوّلة به، وقبلت الطعن في آثاره، مستندةً في اختصاصها إلى المادة 191 من دستور 2026 نفسه. وقضت الدائرة بأن التعديل الدستوري الذي يغيّر مُدد الولايات لا يسري على المؤسسات القائمة ما لم ينصّ على ذلك صراحة، فيقتصر أثره على من يُنتخبون بعده[9]. فأبقت المحكمة بذلك مشروع الاقتراع المباشر قائما من حيث المبدأ، واحتكمت إلى الدستور المعدّل في تقرير اختصاصها، ومنعت في الوقت نفسه انتفاع الرئيس بالتمديد الذي حمله هذا الإصلاح. غير أن المحكمة لم تسمِّ بديلًا للرئيس، ولم تحدد ما يترتب على انقضاء مهلة الثلاثين يوما بلا اتفاق، تاركةً فراغا تتنازع الأطراف على ملئه. في المقابل، استندت الحكومة في اعتراضها على الحكم إلى حجج إجرائية لا تخلو من وجاهة شكلية. ورأى مكتب النائب العام، الذي صاغ الحجج الإجرائية، أن قضاة المحكمة لم يفصلوا في دفوعه، وأن الهيئة شُكّلت خلافا للقانون لأن رئيس المحكمة لم يترأسها، وأكدت

وزارة العدل أن العزل جرى وفق الآلية الانتقالية لأن مفوضية الخدمة القضائية التي ينص عليها دستور 2026 لم تُنشأ بعد[10]. أما نص الحكم فيُظهر أنه ناقش دفعَي الصفة والاختصاص وأخذ بالأول في شق الإجراءات، أما حجة تشكيل الهيئة فتبقى معلّقة على مشروعية العزل نفسه، وهي جوهر النزاع.

ونقل العزلُ النزاعَ إلى مسألة استقلال القضاء، فقد أدّى إبراهيم إيدلي سليمان اليمين رئيسا للمحكمة بعد يومين من الحكم بحضور الرئيس[11]، فيما وصف خبراء أمميون العزل بأنه غير قانوني، مشيرين إلى نشر مئات من عناصر الأمن حول المحكمة، فضلا عن سحب الحماية من سبعة قضاة ومنعهم من السفر[12]. ولجأ ستة من القضاة، بينهم رئيس المحكمة المعزول ورئيس الدائرة الدستورية، إلى مقر إقامة الرئيس الأسبق شريف شيخ أحمد، كما رفعوا في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر دعوى على الحكومة أمام محكمة العدل لشرق أفريقيا في أروشا، التي أمهلتها 45 يوما للرد[13]. وحين أحال رئيس المحكمة المعزول الحكم إلى البرلمان في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر مطالبا بتنفيذه[14]، باتت البلاد أمام روايتين قانونيتين لكلٍّ منهما رئيس محكمة يستند إليه. والمفارقة أن الإحالة وُجّهت إلى برلمان يقرر الحكم نفسه انتهاء ولايته، فلا توجد، بمعياره، مؤسسة منتخبة قائمة الشرعية تملك تنفيذه، ليغدو البرلمان ساحة الصراع التالية، وتكسب الحكومة حجة بأن الحكم بلا أداة تنفيذ.

أما توقيت هذا الحكم فتفسّره ثلاثة عوامل متزامنة؛ أولها أن جدول اللجنة الانتخابية حوّل التمديد من مشروع سياسي إلى أمر واقع مؤسسي، فصار القضاء ملاذ المعارضة القانوني الأخير لمنع تثبيته. وثانيها تقلّص الغطاء الدولي، فقد أنهت الأمم المتحدة بعثتها السياسية في 31 تشرين الأول/ أكتوبر، قبل خمسة أيام من الحكم، دون الاتفاق على وسيط بديل[15]، وأعلنت أوغندا، أول دولة أرسلت قوات إلى الصومال ضمن البعثة الأفريقية، سحب قواتها كلها بحلول نهاية عام 2027[16]. وثالثها أن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم والاستقرار في الصومال (أوصوم) تنتهي بنهاية العام الجاري، وينتهي معها التمويل الأميركي لدعمها اللوجستي بعد أن أبلغت واشنطن الاتحاد الأفريقي بوقفه[17]. ولا تملك المحكمة أدوات فرض مهلتيها. لكن هاتين المهلتين، وأولاهما تنتهي في 5 كانون الأول/ ديسمبر، تمنحان المعارضة والشركاء مرجعية يقيسون بها سلوك حكومة تصفها أعلى محكمة في البلاد بأنها حكومة تسيير أعمال.

حسابات الأطراف: حوار بلا مضيف

تدور حسابات الأطراف حول سؤالين متلازمين: من يستضيف الحوار ومن يضمن مخرجاته. وتنطلق حسابات الحكومة من أن النظام العشائري يعيد إنتاج الأزمة في كل دورة، وأن كسره يتطلب عاما إضافيا لإعداد أول انتخابات عامة بالاقتراع المباشر. ويستند هذا الموقف إلى موازين قوى مريحة نسبيا؛ إذ يقود حلفاؤها أربعا من الولايات الفدرالية، وإن كانت قيادة جنوب الغرب قد نُصّبت بعد أن أطاحت القوات الفدرالية رئيسها السابق عبد العزيز حسن لفتغرين، وتواجه منذ أيار/ مايو تمردا مسلحا يقوده أنصاره. ومستندا إلى هذا الموقف، دعا الرئيس، بعد إعلان الجدول الانتخابي، أربع مجموعات سياسية ومدنية إلى منتدى حوار تشاوري في القصر الرئاسي، من غير وسطاء دوليين، قبل أن توافق الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا والاتحاد الأوروبي على تيسيره، وهي ما بات يُعرف بالرباعية الميسّرة[18]، غير أن المنتدى لم ينعقد في موعده، واكتفت الرئاسة بالقول إنه سيُفتتح قريبا[19]. وحين أعلن الرئيس أن الحوار لن يُعقد خارج الصومال، رافضا اقتراحا أوغنديا باستضافته في كمبالا، كانت التسوية التي خرج بها من لقائه الرئيس يوري موسيفيني في عنتيبي في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر وسيطا أوغنديا يأتي إلى مقديشو، في وقت رحّب فيه موسيفيني بالتزام أميركي بتمويل مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة الأفريقية حتى عام 2027، رهنا بتأكيده في مجلس الأمن[20]. فالرئيس الذي يرفض نقل الحوار إلى الخارج يقبل وساطة خارجية تأتيه إلى الداخل، ما يُضعف حجته في رفض الوساطة، ويُبقي مبادرته معلّقة على شروط خصومه.

في مقابل ذلك، رحّب خصوم الرئيس بالحكم، وفي مقدمتهم شريف شيخ أحمد الذي رأى أن البلاد تواجه أزمة سياسية خطيرة. وجعل مجلس مستقبل الصومال الحكمَ أساسا لشروط مسبقة، فطالب بألا يستضيف الرئيس المفاوضات لأنه لم يعد، في نظره، رئيسا شرعيا، وبأن تتولى الرباعية الميسّرة تنظيمها وضمان تنفيذ مخرجاتها، وبإشراك فاعلين من جنوب الغرب وإقليم هيران[21]. ولا تتحرك المعارضة كتلةً واحدة خلف مجلس المستقبل؛ فقد وافق تحالف الوحدة الوطنية بقيادة رئيس الوزراء الأسبق عمر عبد الرشيد علي شرماركي، وحزب السلام والحياة بقيادة فرماجو، مبدئيا على دعوة الرئيس، مع مطالبتهما بحوار شامل[22]، وإن عاد فرماجو ليؤكد أن الحوار ينبغي أن يستند إلى الدستور وإلى حكم المحكمة العليا. وهكذا تملك الحكومة هامشا لعقد حوار جزئي تقدّمه بوصفه وطنيا، ويملك مجلس المستقبل القدرة على نزع صفة الشمول عن أي اتفاق يُعقد دونه.

وفي قلب هذا الرفض تقف بونتلاند وجوبالاند، عضوتا مجلس المستقبل، اللتان رأتا في الدعوة وسيلة لإطالة عمر مؤسسات انتهت ولايتها، وكانت حكومة بونتلاند قد أعلنت في نيسان/

أبريل أن ولاية البرلمان انتهت وفق المادة 60 من الدستور المؤقت، وأن ولاية الرئيس تنتهي في أيار/ مايو وفق المادة 91[23]. ويتقاطع اصطفاف الولايتين مع خريطة عشائرية لا يمكن إغفالها؛ فالتنافس في العاصمة يدور في معظمه داخل عشائر قبيلة الهوية التي ينتمي إليها الرئيس وأبرز خصومه، كشريف شيخ أحمد وحسن علي خيري، في حين تقود الولايتين الرافضتين نخب من الدارود. ولا تحسم هذه الخريطة العشائرية الاصطفافات وحدها، بدليل قبول فرماجو، وهو من الدارود، الحوارَ مع الرئيس مبدئيا، لكنها تُشبِك صراع الشرعية في مقديشو بصراع المركز والأطراف، فيصعب على أي تسوية أن تعالج أحدهما بمعزل عن الآخر.

وفي صلب صراع المركز والأطراف هذا تأتي الحجة الدستورية التي ترفعها المعارضة، وهي حجة لا تخلو من جانب مصلحي؛ فالاقتراع المباشر ينقل اختيار النواب من شيوخ العشائر ومندوبيهم إلى الناخبين، ويفكّك شبكات الوساطة العشائرية التي يتقن قادة المعارضة إدارتها. وفي هذا السياق، يرى معهد هيرتيج لدراسات السياسات، وهو مركز بحثي صومالي، أن المعارضة تدافع عن ترتيب لا يتحكم فيه فاعل محلي واحد بقواعد التنافس، أي عن ساحة تعرفها وتجيد المنافسة فيها[24]. لكنّ لاعتراض المعارضة سندا أقوى من المصلحة، فالاقتراع المباشر في الظروف الراهنة مرشّح لأن يُنتج نتائج مختلّة جغرافيا، تهيمن عليها المناطق الأكثر أمنا والموالية لمقديشو، وتُستبعد منها فعليا بونتلاند وجوبالاند. ويلتقي هذا التقدير مع رأي الباحث الصومالي أفيري عبدي علمي بأن الرئيس يريد دولة فدرالية متمركزة حول مقديشو[25]؛ فالإصلاح الذي قُدّم علاجًا لأزمة الشرعية قد يُنتج أزمة شرعية من نوع آخر.

تداعيات تتجاوز صندوق الاقتراع

لا تقف تداعيات الأزمة عند الانتخابات، ويتمثّل أخطرها في تحوّل الأجهزة الأمنية من أداة للدولة إلى طرف في النزاع، وقد ظهرت مؤشرات ذلك في مواجهات الصيف، على الرغم من أن وحدات الجيش النظامية لم تنقسم حتى الآن، ثم في الانتشار الأمني حول المحكمة العليا بعد صدور الحكم. وهذا التحوّل ليس احتمالا نظريا. فسابقة 2021 لم تُحسم بالتوافق السياسي وحده، بل كان انقسام الجيش على أسس عشائرية هو ما أرغم الرئيس على العودة إليه، أي إن الأزمة المماثلة الوحيدة في تاريخ البلاد القريب انتهت عبر تصدّع المؤسسة التي تحمي الدولة. ولم يعد خطر تصدّع الأجهزة الأمنية محصورا في العاصمة؛ فقد أطلق أنصار لفتغرين تمردا في جنوب الغرب استولوا خلاله على ثلاث عواصم مقاطعات في تشرين الأول/ أكتوبر وهاجموا بيدوا مرارا، وانتفضت فصائل من عشيرة الحوادلي في هيران على الحكومة الفدرالية بعد أن كانت سندا لعملياتها ضد حركة الشباب. ويتزامن ذلك مع تصاعد نشاط الحركة، التي زادت هجماتها الشهرية في ولاية جنوب الغرب بنحو 35 في المئة منذ آذار/

مارس، فيما يرى مشروع التهديدات الحرجة أن النزاعات السياسية تهدد بفتح ثغرات أمنية تستغلها الحركة، ويرجّح أن قوات المعارضة في جنوب الغرب تتحاشى الصدام معها، بل ربما تنسّق معها[26]. ومن ثمّ فإن الاقتراع المباشر نفسه قد يوسّع قائمة أهداف حركة الشباب، لأن المرشحين ومراكز الاقتراع أكثر انكشافا من مجالس الاختيار العشائري المغلقة.

تنافس المحاور: من الموانئ إلى القواعد العسكرية

لم تنفصل الأزمة الانتخابية عن تنافس إقليمي على النفوذ في الصومال، تتصدّره الإمارات. ففي مطلع عام 2026 ألغت الحكومة اتفاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة، فرفضت القرارَ ولاياتٌ وثيقة الصلة بأبوظبي. وفي خطاب متلفز منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، اتهم الرئيس الإمارات بإبرام اتفاقات موانئ مع إدارات محلية متجاوزةً الحكومة الفدرالية، وبدعم هياكل أمنية موازية[27]. وبعد يومين من هذا الخطاب، أمهلت مقديشو السفير الإماراتي 72 ساعة لمغادرة البلاد، ودعا وزير إعلامها إلى التوحّد ضد ما سمّاه العدوان السافر[28]. وكشف هذا الخلاف مع الإمارات أن الولايات المعارضة تملك قنوات خارجية مستقلة للدعم، تراها الحكومة تهديدا للسيادة ومسوّغا لتركيز السلطة، في انسداد لخّصه رئيس الوزراء حمزة عبدي بري بقوله: لم يعد هناك مجتمع دولي ليتوسط بيننا.

ولا يقتصر التنافس على أبوظبي؛ فقد استعرض الجيش المصري، بحضور الرئيس الصومالي، القوات التي ستنضم إلى أوصوم، بينما رعت تركيا، الشريك الأمني الأقرب إلى مقديشو وعضو الرباعية الميسّرة، خلال الصيف جولة حوار قاطعتها بونتلاند وجوبالاند مشكّكتين في حيادها[29]. وبفعل التنافس الإقليمي تتوزع الأطراف الصومالية على محورين إقليميين: الحكومة أقرب إلى كتلة تضم تركيا ومصر وإريتريا والسعودية، والولايات المعارضة أقرب إلى الإمارات التي يُنظر إليها انها قريبة الى اثيوبيا [30]. ولا تقف إثيوبيا وكينيا خارج هذه الحسابات؛ فهما الجارتان صاحبتا أطول حدود مع الصومال، ومن أبرز الدول المساهمة بقوات في أوصوم، ولكلٍّ منهما صلات قديمة بجوبالاند. وتمتد إعادة التموضع في أوصوم وحولها إلى الولايات المتحدة نفسها؛ إذ تغادر قواتها مطار باليدوغلي، وتشير تقارير إلى أنها تتطلع إلى توسيع حضورها في بونتلاند[31]. ويستدعي طرفا الأزمة الخارجَ لغرضين متعاكسين: الحكومة تريد ميسّرين يمنحون منتداها شرعية دولية، والمعارضة تريد ضامنين ينزعون من الرئيس صفة المضيف، في حين يواصل الشركاء الدوليون التعامل مع الحكومة طرفًا أمنيا رئيسا، في ازدواجٍ يحدّ من قدرتهم على الضغط على الطرفين. وهكذا تدفع كل خطوة منفردة من المركز الولايات المعارضة نحو رعاة أبعد، وتمدّ التداعيات إلى حدود الجارتين وأمن خليج عدن والبحر الأحمر.

خاتمة

نقل حكم المحكمة العليا الأزمة الصومالية من خلاف على شكل الانتخابات وتوقيتها إلى نزاع مفتوح على مصدر الشرعية، فللحكومة دستور معدّل ورئيس محكمة عيّنته. وللمعارضة حكم قضائي ومواعيد محددة. ويتوقف مسار الأزمة على ثلاثة محرّكات، أهمها تماسك الأجهزة الأمنية في مقديشو، لأنه العامل الذي حسم أزمة 2021، وهو حتى الآن في مصلحة الحكومة؛ إذ انتهت مواجهات الصيف في العاصمة خلال نحو يومين دون انقسام علني داخل وحدات الجيش النظامية. ويلي تماسكَ الأجهزة الأمنية ثقلُ الشركاء الدوليين، الذين يملكون مفاتيح التمويل وتفويض أوصوم، لكنهم يكتفون بالتيسير، ثم تماسك المعارضة والولايات الرافضة، ولا سيما مجلس المستقبل الذي تمثّل بونتلاند وجوبالاند ثقله الميداني، وإن لم يكن يضم المعارضة كلها. وستكشف المحطات القريبة اتجاه هذه المحرّكات، وأبرزها انقضاء مهلة 5 كانون الأول/ ديسمبر، وقرار مجلس الأمن بشأن أوصوم وتمويلها قبل نهاية الشهر نفسه، ووساطة موسيفيني المرتقبة في مقديشو، ونظر محكمة العدل لشرق أفريقيا في دعوى القضاة، وطريقة تعامل البرلمان مع إحالة الحكم إليه.

وفي ضوء المعطيات الراهنة، يُرجَّح أن تنقضي المهلة دون اتفاق، وأن يدخل الصومال مرحلة ازدواج شرعية مُدار، أي تعايش سلطتين تدّعي كلٌّ منهما الشرعية دون أن تحسم إحداهما الصراع أو تنهار الدولة، تمضي فيها الحكومة في جدول 2027 مستندةً إلى الولايات الحليفة وإلى حوار جزئي مع من يقبل من المعارضة، بينما يرفض مجلس المستقبل، وفي قلبه بونتلاند وجوبالاند، المسار كله. ولن يكون هذا الازدواج مُدارا إلا في المركز؛ فهو مسلّح فعلا في الأطراف، كما في جنوب الغرب وهيران، أما انزلاقه إلى مواجهة شاملة في العاصمة فيبقى مستبعدا في المدى القريب ما دامت الأجهزة الأمنية في مقديشو متماسكة، لكنه يصبح واردا إن ظهرت انشقاقات عشائرية داخل الوحدات العسكرية في العاصمة على نحو يعيد سيناريو 2021. أما تسوية هذا الازدواج فلا تبدو ممكنة إلا إذا ربط الشركاء دعمهم الأمني والمالي بصيغة تفاوض تتولى فيها الرباعية الميسّرة الاستضافة والضمان في مقرّ محايد داخل البلاد، كمجمّع مطار مقديشو الدولي. فهذه الصيغة تنزع عن الرئيس صفة المضيف التي يرفضها خصومه، وتُبقي الحوار داخل الصومال كما يشترط، وتتيح له المشاركة دون اعتراف صريح بانتهاء ولايته، في حين يملك الشركاء أداة ضغط على الطرفين بحكم تحكّمهم في تمويل أوصوم وتفويضها. وفي غياب هذه الصيغة، فإن انتخابات 2027، إن جرت، ستكون جزئية جغرافيا، وستُنتج رئيسا تبدأ ولايته بشرعية مطعون فيها في أجزاء واسعة من البلاد.

الهوامش

[1] الصومال: المحكمة العليا تقضي بانتهاء ولاية الرئيس»، مدار، 2026/11/5، شوهد في 2026/11/5، في: https://madar.mr/news/africa-somalia-supreme-court-rules-president-parliament-mandates-expired-elections-90-days-20261105

[2] Somalia's Attorney General Rejects Supreme Court Ruling That Says Government's Term Has Expired," Dawan Media, 6 /2026/11/Term Has Expired," Dawan Media, 6 /2026/11/accessed on 6 ,2026/11/accessed on 6 ,2026/11/Term Has Expired," Dawan Media, 6 at: https:// www.dawan.africa/news/somalias-attorney-general-rejects-supreme-court-ruling-that-says-governments-term-has-expired

[3] ينظر: صهيب محمود، «الانتخابات الصومالية 2021: تداعيات التأجيل ورهاناته»، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/2/16، شوهد في 2021/2/16، في: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Somali-Elections-2021-Outlook.aspx

[4] الشافعي أبتدون، «الصومال بين جمود سياسي ومعارضة مفككة: سباق نحو استحقاق انتخابي غير محسوم»، مركز الجزيرة للدراسات، 2025/11/2، شوهد في 2026/11/23، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6365

[5] Faisal Ali, "Somalia's Constitutional Overhaul Tests Its Fragile Federal Bargain," Al Jazeera, 19 /2026/11/Al Jazeera, 19 /2026/11/accessed on 19 ,2026/11/Al Jazeera, 19 at: https://www.aljazeera.com/ somalias-constitutional-overhaul-tests-its-fragile-federal-/19/11/news/2026 bargain

[6] عدنان عبدي علي، «اقتراع شعبي مباشر في مقديشو لأول مرة منذ 57 عاما»، الجزيرة نت، 2025/12/25، شوهد في 2025/12/25، في: https://www.aljazeera.net/politics/2025/12/25/اقتراع-شعبي-مباشر-في-مقديشو-لأول-مرة

[7] Faisal Ali, "Somalia Declares Order Restored after Two Days of Fighting in Mogadishu," Al Jazeera, 5 /2026/6/Mogadishu," Al Jazeera, 5 /2026/6/accessed on 5 ,2026/6/Mogadishu," Al Jazeera, 5 at: https://www.aljazeera. somalia-declares-order-restored-after-two-days-of-fighting-/5/6/com/news/2026 in-mogadishu

Somali Future Council Threatens Separate Election Timeline," Dawan Media," [8] at: https://www.dawan.africa/news/somali- ,2026/4/accessed on 15 ,2026/4/15 future-council-threatens-separate-election-timeline

[9] المحكمة العليا الصومالية، الدائرة الدستورية، الحكم في القضية رقم 2026/MS/DST/1، 2026/11/5، النص منشور في: "Go'aanka Maxkamadda Sare Soomaaliya ku burisay" 2026/11/wax-ka-beddelka dastuurka ee Xasan Sheekh sameeyay"، Kaab TV، 5 شوهد في 2026/11/5، في: https://kaabtv.com/goaanka-maxkamadda-sare-soomaaliya-ku- /burisay-wax-ka-beddelka-dastuurka-ee-xasan-sheekh-sameeyay [بالصومالية]

Asad Cabdullahi Mataan, "DF oo jawaab ka soo saartay dalabkii QM ee [10] accessed ,2026/11/guddoomiyihii hore ee Maxkamadda Sare," Caasimada Online, 14 at: https://www.caasimada.net/df-oo-jawaab-ka-soo-saartay- ,2026/11/on 14 /dalabkii-qm-ee-guddoomiyihii-hore-ee-maxkamadda-sare [بالصومالية]

Somalia Swears in New Supreme Court Chief amid Dispute over Government's" [11] at: https://www.dawan. ,2026/11/accessed on 7 ,2026/11/Term," Dawan Media, 7 africa/news/somalia-swears-in-new-supreme-court-chief-amid-dispute-over-governments-term

Somalian Government Must Respect Judicial Independence and Rule of Law:" [12] UN Experts," Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, at: https://www.ohchr.org/en/press- ,2026/11/accessed on 12 ,2026/11/12 somalian-government-must-respect-judicial-independence-and-/11/releases/2026 rule-law-un

EACJ Steps into Somalia Constitutional Crisis over President Term Extension,"" [13] at: https://www. ,2026/11/accessed on 22 ,2026/11/Somali Guardian, 22 somaliguardian.com/news/somalia-news/eacj-steps-into-somalia-constitutional-/crisis-president-term-extension

Baashe Yuusuf oo Baarlamaanka u diray go'aankii Maxkamadda Sare ee laalista" [14] at: https://kaabtv. ,2026/11/accessed on 23 ,2026/11/dastuurka cusub," Kaab TV, 23 /2-com/56340 [بالصومالية]

EU, Turkish Envoys Meet Opposition Figures as Hamza Declares 'No International" [15] at: https:// ,2026/11/accessed on 20 ,2026/11/Community Left'," FTL Somalia, 20 ftlsomalia.com/eu-turkish-envoys-meet-opposition-figures-as-hamza-declares-no- /international-community-left

Uganda Begins Somalia Troop Withdrawal, Plans Full Exit by 2027," The" [16] at: https://thedefensepost. ,2026/11/accessed on 4 ,2026/11/Defense Post, 4 /uganda-somalia-troop-withdrawal/amp/04/11/com/2026

Who Decides Who Pays for the AU Mission in Somalia? December's Test for" [17] at: https:// ,2026/11/accessed on 19 ,2026/11/Resolution 2719," Opinio Juris, 19 who-decides-who-pays-for-the-au-mission-in-somalia-/19/11/opiniojuris.org/2026 /decembers-test-for-resolution-2719

The Quartet Will Facilitate Hassan Sheikh's Election Talks as Troop Contributors" [18] accessed on ,2026/11/Are Asked to Guard Deni and Madobe," The Somali Digest, 11 /at: https://thesomalidigest.com/quartet-election-talks-mogadishu ,2026/11/11

Somalia Election Talks Called by President Hassan Sheikh Fail to Start as" [19] at: ,2026/11/accessed on 14 ,2026/11/Opposition Boycotts," Somali Guardian, 14 https://www.somaliguardian.com/news/somalia-news/somalia-election-talks- /president-hassan-sheikh-fail-start-opposition-boycott

,2026/11/Uganda, the US and Somalia's Mandate Crisis," Garowe Online, 24" [20] at: https://www.garoweonline.com/en/news/somalia/ ,2026/11/accessed on 24 uganda-the-us-and-somalias-mandate-crisis

Opposition Demands International Guarantees as Political Crisis Threatens" [21] at: ,2026/11/accessed on 16 ,2026/11/Regional Stability," WardheerNews, 16

https://wardheernews.com/opposition-demands-international-guarantees-as-/political-crisis-threatens-regional-stability

Two Somali Opposition Blocs Agree to Talks with President, Demand Inclusive" [22] at: https://www. ,2026/11/accessed on 14 ,2026/11/Process," Dawan Media, 14 dawan.africa/news/two-somali-opposition-blocs-agree-to-talks-with-president-demand-inclusive-process

Puntland Says Somalia Has Entered Constitutional Vacuum, Urges Urgent Talks,"" [23] at: https://garoweonline.com/ ,2026/4/accessed on 17 ,2026/4/Garowe Online, 17 en/news/somalia/puntland-says-somalia-has-entered-constitutional-vacuum-urges-urgent-talks

Managing the New Political Order," Commentary, Heritage Institute for Policy" [24] at: https://heritageinstitute.org/wp- ,2026/11/Studies, July 2026, accessed on 23 Commentary-Managing-the-New-Political-Order.pdf/07/content/uploads/2026

".Ali, "Somalia's Constitutional Overhaul [25]

Michael DeAngelo and Liam Karr, "Somali Supreme Court Overrules Federal [26] Government; SAF Advances West on Central Sudan Highway: Africa File, November ,2026/11/12, 2026," Critical Threats Project, American Enterprise Institute, 12 at: https://www.criticalthreats.org/analysis/fgs-sfc-al- ,2026/11/accessed on 12 shabaab-somalia-sudan-saf-rsf

[27] "الإمارات والصومال: ما وراء الخلاف؟»، بي بي سي عربي، أعادت نشره شفق نيوز، 2026/11/18، شوهد في 2026/11/18، في: https://shafaq.com/ar/bbc-arabic/ c60ev4rgy03ro

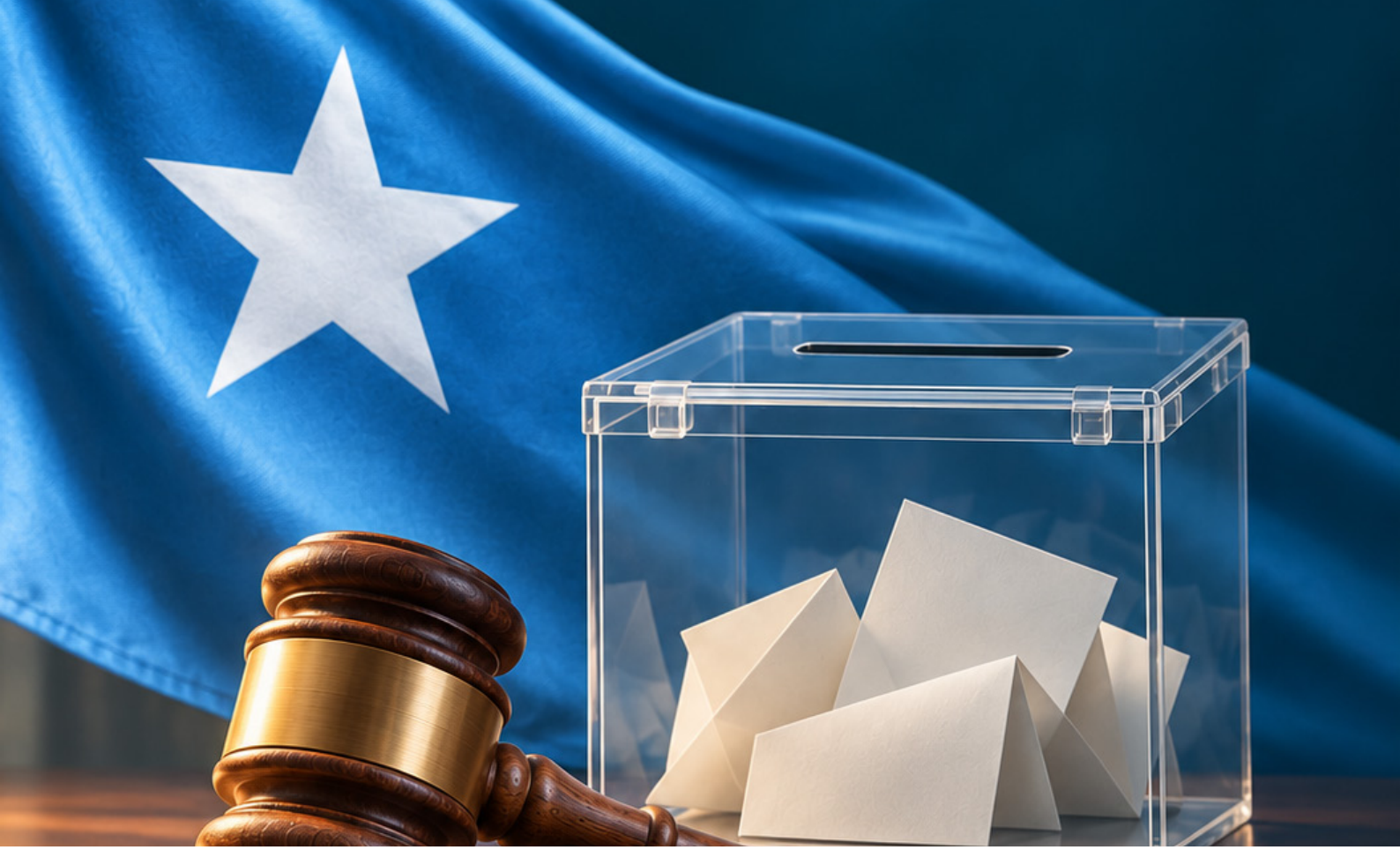
[28] "الصومال يطرد سفير الإمارات.. ويتهمها بشن ‹عدوان سافر›»، الحرة، 2026/11/19، شوهد في 2026/11/19، في: https://alhurra.com/55925

Turkey Brokers Intra-Somalia Talks as Federal Rifts Test Ankara's Influence,"" [29] at: https://www.al-monitor.com/ ,2026/11/Al-Monitor, July 2026, accessed on 23

turkey-brokers-intra-somalia-talks-federal-rifts-test-ankaras-/07/originals/2026 influence

Aweis Ahmed, "Foreign Rivalries Risk Turning Somalia's Political Crisis into [30] accessed on ,2026/10/a Protracted War," Expert Comment, Chatham House, 16 foreign-rivalries-risk-/10/at: https://www.chathamhouse.org/2026 ,2026/10/16 turning-somalias-political-crisis-protracted-war

Mogadishu's Quandary: A Crisis of Political Legitimacy and an Encroaching al-" [31] at: ,2026/11/accessed on 20 ,2026/11/Shabaab," IntelBrief, The Soufan Center, 20 /https://thesoufancenter.org/intelbrief-2026-november-20



مركز السلام
للأبحاث ودراسة السياسات
Peace Center for Research and Policy Studies

تقدير موقف

حكم المحكمة العليا في الصومال:

من الخلاف الانتخابي إلى صراع الشرعية

Peace Center for Research and Policy Studies
www.psspglobal.org